الأمم المتحدة

S/2009/664



Distr.: General
21 December 2009
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

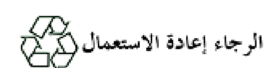
ما فتئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال منذ إنشائه في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ يدعم الجهود التي أبذلها من أجل خدمة قضية السلام والمصالحة في الصومال من خلال اتصالاته مع قادة الصومال والمنطقة دون الإقليمية، ومع منظمات المجتمع المدني، وجميع الدول والمنظمات الأخرى المعنية بالأزمة الصومالية. وفضلا عن ذلك، يتتبع المكتب السياسي عن كثب الحالة في الصومال ويقدم إلي المساعدة في إعداد الإحاطات والتقارير الدورية المقدمة إلى مجلس الأمن.

وقد طلب إلي مجلس الأمن في قراره ١٨٧٢ (٢٠٠٩) القيام، عن طريق ممثلي الخاص ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بتنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الصومال تنسيقا فعالا ووضع نهج متكامل لها، وبذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي إلى الجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في الصومال، وحشد الموارد والدعم من المجتمع الدولي لتحقيق الانتعاش العاجل في الصومال وكفالة تنميته الاقتصادية الطويلة الأجل.

وفي القرار نفسه، طلب إلي مجلس الأمن تعجيل النشر المتوخى في مقديشو لعناصر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وسائر مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك حسب الظروف الأمنية، على النحو المبين في تقريري (S/2009/210).

وفضلا عن ذلك، طلب إلي مجلس الأمن القيام، عن طريق ممثلي الخاص المعني بالصومال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية

221209 221209 09-66241 (A)



من أجل تطوير قدرتها على معالجة قضايا حقوق الإنسان ودعم الفريق العامل المعني بالعدالة والمصالحة للتصدي للإفلات من العقاب.

ويتولى كذلك مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال التنسيق الميداني لمساعي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة الساحل الصومالي. والمكتب عضو في هيكل التنسيق المعني بمكافحة القرصنة الذي يتخذ من نيروبي مقرا له والذي يمثل منتدى للتفاعل فيما بين مقر الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في الميدان في مجال مكافحة القرصنة.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الاضطلاع، في جملة أمور، بالمهام التالية: دعم المساعي الرامية إلى تعزيز وتشغيل المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال؛ وتوجيه جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إعادة بناء المؤسسات الأمنية الصومالية؛ وتنسيق دعم الأمم المتحدة للشعب الصومالي والحكومة الاتحادية الانتقالية في مجالات السياسة والأمن والانتخابات والشؤون الإنسانية والإنعاش والتنمية؛ وتنسيق الجهود الميدانية التي يبذلها كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في سبيل مكافحة القرصنة؛ ومساعدة سلطتي ''بونتلاند'' و''صوماليلاند'' الإقليميتين في مساعيهما من أجل الحفاظ على الاستقرار النسبي السائد في هاتين المنطقتين من الصومال. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أيضا التعاون بشكل وثيق مع مقر الأمم المتحدة في إطار تحديث خطط الطوارئ للنشر المحتمل لبعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال.

وأرجو ممتنا توجيه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون